توجيه الفرد والامة

(تتمة) — ١١ —

بقلم : الاستاذ هاري العصامي

بقيت عندنا مشكلة من أهم المشاكل التي لم تحل ، هي مشكلة توزيع الاراضي توزيعاً يتفق وصالح الشعب ، ولا نريد أن نعمد الى علاجها من طريق النظام الاسلامي الاقتصادي ، الذي هو معجزة الاسلام ، ونقول : ان المساواة الاقتصادية التي احتفل بها ذلك النظام السامي ؛ هي التي وطدت أسس الدولة الاسلامية ، وجعلتها قائمة على دعائم قويمة ورصينة للغاية ؛ وانها تكفلت بسعادتها سعادة مشتركة بين الشعب والحكومة ، ومذ اختلت المجاري التي حددها الاسلام ، اختل توزيعها اختلالا ، أوجب سوء المغبة ، وخطورة العاقبة .

ولكن لنترك ذلك بعد ان نقول بضرورة اتباعه ؛ ونتكلم من جهة الحياة الانسانية التي تحياها الامم الحية ، وتنظر الى أقل ما يجب ان يملكه احد ابنائها .

الاراضي الزراعية اليوم موزعة توزيعاً ، هو أشد ضرراً من غيره على التضامن الاجتماعي بين الشعب والحكومة ؛ لان ذلك يوجب تنكر القلوب واشمئزازها ، وكثيراً ما تحدث المصادمات العنيفة من جراء ذلك التوزيع ، ويا ليت ! ما تحت يد الملاك يسد جشعه ، بل يعدو على المستضعف المحاد له ، فينهب ما عنده ، ولو كان مشارة واحدة ، وليس هناك من يأخذ بيد هذا الضعيف المستضعف ، بل تكون حتى ... عوناً للقوي على الضعيف فتقطع يده ؛ بينا الواجب يحتم أن تقطع يد الباغي الاثيم ، ويا ليت لهذا المعتدي استطاعة على تزويع ما يملكه فضلا عما اغتصبه لأن قسوة الملاكين ، وسوء معاملتهم ، سببت احكام اواصر النفوذ في قلب الفلاح منهم فلاذ بالفرار ، ولا تقول يجب أن تنتزع منهم الاراضي التي فوق طاقتهم ؛ وفوق ما يستحقون ، بل نقول يجب :

أولاً — أن تحمل الأرض العامرة ضريبة الأرض الخراب وتؤخذ هذه الضريبة من الملاك نفسه .

ثانياً — يجب أن تحمم له مائة مشارة ، تؤخذ عليها ضريبة اعتيادية ، وما زاد على ذلك ، تؤخذ عليه ضريبة اضافية قدرها نصف دينار عن كل مشارة الى حد المائة ، وما زاد على هذا تضاعف الضريبة الاضافية — أي يؤخذ دينار واحد عن كل مشارة واحدة الى حد المائة ، وهكذا كلما تزداد الاراضي العامرة تضاعف الضريبة الاضافية ، ويجب أن تؤخذ هذه الضريبة من الملاك نفسه زيادة على الاعتيادية ، فحينئذ يعجز عن دفعها ؛ فيضطر الى التخلي عما زاد على القدر الذي يقوم بنفقاته فيعود نظامنا الاقتصادي الى ما ارتكز عليه النظام الاقتصادي الاسلامي ، فحينئذ توزع الاراضي حسبما يقتضيه واجب الحياة الانسانية

ويسهل تطبيق هذه الفكرة متى ما خففت الحكومة عن كاهل الفلاح الضريبة (الاستهلاك) التي تؤخذ من ثمرة اتعابه ؛ فان الملاك لا يصول الا بساعد الفلاح المفتول ، والفلاح بحكم فقره ، يضطر لأن يلبي كل نداء من ملاكه ، لأنه يرى أسباب حياته منوطة بالملاك ، فاذا طرده ؛ تقطع به أسباب الحياة فاذا عرف بأن له أباً يرعاه بعين العطف ؛ ويحنو عليه كالأم الرؤوم غير ملاكه ، لا شك يميل الى الكفة الراجحة بحكم الاحسان ، لأن الانسان عبد الاحسان ، ويرى بعد ذلك ؛ ان اطاعة الحاكم من الفروض الواجبة كالصوم والصلوة ، ولا يمير اي اهتمام الى الملاك مهما اظهر من العطف والتودد اليه ، لانه يعلم ان ذلك تصنعاً ما دامت الكفة الثانية أرجح من الاولى .

ثالثاً — نضرب عن كل ذلك صفحاً ؛ ونلج باباً آخر ، اذا استعصى علينا ان نفتح مغالق ذلك الباب ، وذلك يجب ان تعمر الارض الخراب باقامة السداد في كل من الفرات ودجلة ، وشق جداول وانهار ؛ وبعد ان تتم هذه العملية التي تغير مجاري حياة كل عراقي صميم ، وتنقله من ليل البؤس العابس الى فجر السعادة الباسمة ؛ توزع الاراضي الجديدة ؛ بنسبة صحيحة على فلاحي الارض العامرة بحيث تضرب المحسوبية بيد من حديد ويقلع سن الطمع من الباشا والبيك بمقالع من نار ، فبعد ان كان عبداً ، تتصرف به اسيادة حسب رغباتهم ؛ اصبح حراً يشعر بأن عليه واجبات لحكومته ازاء الاحسان الذي طوقته

به ؛ وليس عليه الا القيام بها .

وأما الأرض العامرة سابقاً ، فانها تبقى بلا مزارع ؛ ونعني به الفلاح لا غير ، فيطلب من الملاك أن يزرع ما تحت يده من آلاف الأفدنة ؛ ويشدد عليه ، ولا يلتفت الى ما يدعيه من عدم وجود فلاحين ؛ يقومون بتزريع الأرض ، ثم يعقب ذلك بانذار الى أمد محدود ؛ وعند عدم القيام بواجبات الارض ، تسلب منه ، ويسكن فيها قبائل العراق الرحل ، وليس ثمة له قدرة على مقاومة تنفيذ اي قرار ، تصدره الاعتاب العالية .

وهذا الذي قرناه ، يتكفل بشيء آخر ، هو راحة الادارة عما أحدثه توزيع الاراضي الضار بصالح الشعب وجشع الملاكين واطماعهم من المشاكل التي شغلت الادارة عن واجبات الشعب اللات هي من ضروريات الحياة .

والفلاح هو ينبوع الثروة وأصل مادتها ، والواجب يحتم رعايته قبل رعاية الطبقات الأخرى ، والحكومة لا تستطيع أن تجعل قياد الفلاح بيدها ، وتفصل هذا الساعد المفتول عن الملاك ، دون أن ترعاه رعاية خاصة ، وتمنحه عطفها ورأفتها ، فانه هو لا الملاك يستثمر الارض في الفصول الأربع ؛ ويقدم لها نتاج أتعابه ، وثمرة جهوده .

نكتب هذا ونحن على يقين من أن الاقطاعيين يرونا كمن يذر الرماد في عيونهم ، أو كمبضع ضرب على أوردتهم ، ليستنزف دماءهم ، كي يحرمهم من التمتع في الحياة ، ولكن بعد أن ارضينا ضمائرنا لانهم ؛ حتى لو نسفوا الارض ، وهدموا الجبال هدماً ـ ان كان ذلك باستطاعتهم ـ لأنا لا نرى لهم من القيمة في المجتمع ما نراه للفلاح البائس الذي يدور عليه دولاب الحياة .

فهل هناك من يسهر على صالح الشعب ؛ ويساهم بالقسط الوافر من الاصلاح ، وهو تأسيس مدارس للزراعة التي هي من أهم منابع الثروة ، وساعة العمل قد دقت ؟ وهلا تقوم دائرة الري والمساحة ، وتعضدها وزارتا الاشغال . والاقتصاد بقسطها من الاصلاح ، بأن تنشيء السداد ؛ وتفتح القنوات ، وتشق الانهار ؛ لاحياء الأرض الماشة ، فانها تشغل اكثر مما أشار اليه معاليه ، وتقوم باعاشة ذلك العدد مع القبائل العراقية الرحل واضعافهم ، فان التأريخ يحدثنا ، أن العراق كان يضم ما يزيد على [٤٠] مليوناً ، وهذه كلها تعيش من تربة العراق الخصبة .

والزراعة يجب أن لا تقتصر على الحبوب والبقول ؛ بل يجب أن تعم زراعة القطن والكتان والبطاطة والبن وقصب السكر والشاي ، وانشاء غابات لأجل الحصول على أخشاب تمنع من استيراد الاخشاب من الخارج ، وتسد حاجة العراق الماسة اليها ، كما يمنع ذلك ـ لو تم ـ من استيراد البن والسكر وغيرها

وأما ما اشرنا اليه من أن هذا العلاج فيه شيء من النقص لأنه لم يلم بكل نواحي العلاج ؛ حتى يسد فراغ ذلك النقص ، وهو انه لم يتعرض الى الينبوع الثاني من ينابيع الثروة ، الذي يدر في كل حين بالخيرات على الشعب ، وهو إنشاء مدارس للصناعة بكل انواعها ، ولو فكرنا قليلا لادركنا ؛ أنها ينبوع لا يجف معينه ، ولا ينضب مهما كثر منه المستقى ؛ والصناعة من الضروريات اللازمة ، التي لا يستغنى عنها .

مضافاً الى ذلك أن المواد جاهزة لها في العراق من عمل الورق ، والزجاج ، والسكر ، والاصباغ ، والاسمنت ، والنسيج وصنع الاحذية ، والكبريت الى غير ذلك من انواع الصناعات التي يحتاج اليها العراق ؛ وحينئذ نستطيع أن نحصر في بلادنا الملايين من الدنانير التي نستورد بها ما يسد حاجاتنا الى العراق ونحتفظ بثروة بلادنا ، وبذلك لم يبق أي طالب عاطل ، حتى يستخدم ثقافته فيايضر بالمجتمع ؛ ومهما قذفت المدارس من المتعلمين والمتعلمات ؛ فان حياة العمل متكفلة باعاشتهم .

النجف : حازي العصامي

البيان العدد ٢٢ التاريخ ١٦/٥/١٩٤٧

اعلان

كل من يدعي بحق او له علاقه بأرض الدار أو بأبنيتها ت ١٢٧٣ الكائنة في محلة الرشادية في الكوفة البالغة مساحتها ١١٠/٠٠ متراً مربعاً المحدودة [الشمال الشرقي والشمال الغربي طريق العام الجنوب الغربي دار تحت ادعاء حليمة زوجة اسماعيل ت ١٢٧٤ الجنوب الشرقي دار تحت ادعاء نوريه بنت عبدالله ت ١٢٧٢ وتم بالدار المذكورة ت ١٢٧٤] عليه ان يراجع هذه الدائرة مستصحباً ماليده من الاوراق المثبتة والمستمسكات الرسمية من تأريخه لمرور ثلاثين يوماً والا ستسجل الدار المذكورة تفويضاً وتصحيحاً باسمي صاحبي المنشئات العراقيان عبد الشهيد وعبد اللطيف ولدي عباس الحمود مناصفة ولأجله بادرنا باعلان الكيفية .

٣-٣ مأمور طابو النجف